السبب اللغوي في الحكم على الوقوف القرآنية
دراسة في النصف الثاني من القرآن الكريم

د٠ عبدالعزيز بن عمر عماري (*)

المقدمة :

ذكر علماء الوقف في القرآن أسبابًا مختلفة في تقسيم الوقوف على مراتب متباينة من الأفضل إلى ما يقل عنه في الأفضلية؛ ومن تلك الأسباب التي نصوا عليها وعزوا إليها الاختلاف الحاصل بين الوقوف ما كان مرده إلى القراءة التي يقرأ بها القارئ، فلو قرأ القارئ ووقف فإن وقفه يكون تامًا في قراءة كذا، ويكون حسنًا في القراءة الأخرى، من ذلك ما جاء عند ابن الجزري في النشر: "وَقَدْ يَكُونُ كَافِيًا عَلَى قِرَاءَةٍ غَيْر كَافٍ عَلَى قِرَاءَةٍ أُخْرَى"(١) واعتمادهم عند الحديث عن سبب الحكم على موضع الوقف القرآني على اختلاف القراءة ليكون هو السبب الذي يقف خلف اختلاف الحكم على الوقف، وهكذا بقية الأسباب التي أوردها العلماء لبيان السبب وراء اختلاف الحكم على الوقف القرآني.

وقد رأى البحث فيما ذكره العلماء من أسباب اختلاف الوقوف وعزوا ذلك إلى اختلاف القراءة القرآنية أو إلى غيرها من الأسباب الأخرى وجهةً لغويةً بارزة تسببت في اختلاف الوقف، لم يذكرها العلماء بشكل مباشر، بل جعلوها مندرجة مع السبب الذي ارتضوه، وهذه الوجهة اللغوية تختلف بحسب العلم الذي تنتسب

(*) الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها جامعة الملك عبد العزيز.

(١) محمد بن محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ، ١/١٨٠.

إليه من علوم اللغة سواء النحو أم الدلالة أم غيره من العلوم مما يرد معنا، كما لاحظ البحث استناد كثير من العلماء على اختلاف القراءة؛ ليكون سببًا من الأسباب المؤدية لاختلاف حكم الوقف القرآني، يقول الأشموني: "وجميع ما ذكروه من مراتبه غير منضبط ولا منحصر لاختلاف المفسرين والمعربين لأنه سيأتي أن الوقف يكون تامًّا على تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر، إذ الوقف تابع للمعنى"(١)، ويقرر الباحث عادل السنيد قائلا: "لما كان الأمر كذلك صار من جملة العلوم المرتبطة بالقراءات علم الوقف والابتداء، حتى نبه علماء القراءات على بعض أوجه العلاقة بينهما، ومن ذلك: اختلاف الوقوف لاختلاف القراءات"(٢)

ويسعى البحث من خلال دراسة النصف الثاني من كتاب الله عز وجل إلى إكمال ما سبق نشره في دراسة النصف الأول من القرآن الكريم(٣)، وإثبات أن ما أشار إليه العلماء من الأسباب التي تقف خلف اختلاف أحكام الوقوف القرآنية كاختلاف القراءة لا يصمد سببًا خالصًا للاختلاف في الوقف؛ بل إن هناك سببًا من اللغة وعلومها المختلفة يقف وراء اختلاف الوقف، على اعتبار أن القراءة وجه من وجوه العربية يحكي واقعًا نزل القرآن الكريم به كما جاء في الحديث النبوي الشريف عنه صلى الله عليه وسلم «إِنَّ هَذا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»، ويسعى إلى إعادة صياغة الأسباب التي تكمن خلف اختلاف الحكم على الوقوف

(١) أحمد بن محمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق: عبدالرحيم الطرهوني، القاهرة: دار الحديث، ٢٤/١.

(٢) عادل بن عبدالرحمن السنيد، الاختلاف في وقوف القرآن الكريم، الرياض: جامعة الملك سعود، ط١، ١٤٣٦هـ، ص٢٢٦.

(٣) عنوان البحث: الأثر اللغوي في الحكم على الوقوف القرآنية دراسة في النصف الأول من القرآن الكريم، والمنشور في مجلة جذور، رقم العدد:٥٧ للعام ٢٠٢٠م، جدة: النادي الأدبي الثقافي.

القرآنية وأن السبب اللغوي هو السبب الرئيس الذي يجعل العالم يحكم على موضع الوقف بالتمام أو الكفاية أو غير ذلك؛ وهو ما لا يمنع وجود أسباب أخرى لاختلاف الحكم على الوقف القرآني؛ انطلاقًا من أن السبب كما عرفه علماء اللغة في معاجمهم بأنه: "كلُّ شيءٍ يُتَوَصَّلُ به إلى غيره"(١)؛ وبه يتحدد الباعث الحقيقي وراء الأحكام التي أطلقها علماء الوقف عند التعليل، ولمعرفة أسباب الوقف في القرآن أهمية كبرى في الحكم على الوقوف القرآنية.

إن نزول القرآن على سبعة أحرف كان تيسيرًا على الأمَّة، فالقبائل شتَّى ولكل قبيلة لهجة خاصة فكان من فضل الله على الناطقين بالعربية على اختلاف لهجاتهم نزول القرآن على سبعة أحرف، بأيِّ حرف قرأ منها المسلم أصاب.(٢)

وجل ما وقف الباحث عليه من الأبحاث التي تتحدث عن الموضوع من قريب أو بعيد لا تتكلم بشكل مفصل عن أثر اللغة وعلومها في اختلاف الحكم على مواضع الوقوف القرآنية باعتباره سببًا رئيسًا للحكم على الوقف، وإنما تشير إلى أثر القراءة القرآنية وأنها السبب لهذا الاختلاف في الحكم، ومن هذه الأبحاث التي وقف عليها الباحث: أثر القراءات في الوقف والابتداء للباحث محمود الشنقيطي، وأثر اختلاف القراءات القرآنية في الوقف والابتداء في كتاب الله تعالى للباحث عبد الرحمن الجمل، والاختلاف في وقوف القرآن الكريم للباحث عادل السنيد.

ذكر العلماء أسبابًا مختلفة للوقف في القرآن الكريم، وقد جاء ذكر العلماء لتلك الأسباب ضمن حديثهم عن أحكام الوقف أو في مقدمة كلامهم عن الوقف،

---

(١) جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٣م، مادة: سب.

(٢) دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل، دار المنار، ط٢، ١٤١٩هـ، ص٨٨.

وقد استنبط الباحث عادل السنيد جملة أسباب أوردها لاختلاف الحكم على موضع الوقف منها:

١- اختلاف القراءات

٢- اختلاف التفسير

٣- اختلاف العقائد

٤- اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية

٥- اختلاف الإعراب

٦- اختلاف الأسلوب البلاغي

والتساؤل الذي يسعى البحث للإجابة عنه، هل كانت الأسباب السابقة هي التي تقف وراء اختلاف الحكم على موضع الوقف؟ وهل هناك توجيه من اللغة أحال المعنى فاختلف حكم الوقف بناء على ذلك؟ وهل يصح أن نطلق على ما سبق أسبابًا أو أنها أحوال وصور يظهر فيها الاختلاف في الحكم على موضع الوقف وأما السبب فأمره مختلف؟

وسعيًا من البحث لإثراء هذا الحقل المهم من علوم القرآن الكريم والذي يعتني بالوقف والابتداء فقد رأى الباحث أن يبحث في نماذج متعددة من كتاب الله العزيز ذكر العلماء أن السبب وراء اختلاف حكم الوقف في الموضع الواحد هو اختلاف القراءات، سعيًا للتركيز على واحد من أهم الأسباب التي عدها العلماء سببًا مباشرًا في اختلاف الحكم على الوقف، ومحاولة اختبار ما إذا كان السبب اللغوي هو السبب في ذلك وأن القراءة القرآنية ماهي إلا صورة ذلك السبب اللغوي على ما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى.

يتبع البحث طريقة التطبيق على نماذج مختارة من النصف الثاني من القرآن الكريم، وعرض آراء علماء الوقف وتحليل موضع الوقف تحليلاً يخلص إلى

السبب اللغوي وراء الحكم على الوقف[1]، ويأتي البحث بعد ذكر مقدمته على الدراسة التطبيقية من خلال عرض نماذج مختلفة من الكتاب العزيز في النصف الثاني منه، وقد استغني عن إيراد الدراسة النظرية المتضمنة لمفهوم الوقف وأقسامه وبيان أسبابه والعلاقة بين اللغة والوقف بما تم ذكره في الدراسة التي نشرها الباحث في مجلة جذور العدد ٥٧ للعام ٢٠٢٠م والتي خصصت لدراسة النصف الأول من القرآن الكريم، يركز البحث في اختيار النماذج على ما نص العلماء فيها على اختلاف القراءة القرآنية وعدها السبب لاختلاف حكم الوقف القرآني، مع بيان السبب اللغوي الذي يقف وراء الاختلاف في الحكم على الوقف.

**

(١) وقد سبق للباحث دراسة الموضوع في النصف الأول من القرآن الكريم.

الدراسة التطبيقية لنماذج مختارة من النصف الثاني من القرآن الكريم:

تحاول الدراسة تتبع السبب اللغوي في النصف الثاني من القرآن الكريم وإثبات وجوده باعتباره سببًا مباشرًا في الحكم على مواضع الوقوف القرآنية من جهة، وفي كونه السبب الحقيقي للحكم على الوقف دون غيره من الأسباب التي ذكرها بعض علماء الوقف من جهة أخرى، وذلك من خلال نماذج مختارة بلغ عددها سبعة نماذج، تم اختيارها بناء على ترتيبها في النصف الثاني من أجزاء القرآن الكريم، واتفاق آراء علماء الوقف أو اختلافهم حول حكم الوقف، مع الأخذ بعين الاعتبار ما جاء في حديثهم حول تأثير اللغة بحقولها المختلفة على الحكم على موضع الوقف القرآني.

- **الموضع الأول:**

- **قال تعالى: ﴿ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة سنين وازدادوا تسعًا﴾** [1]

موضع الوقف عند قوله تعالى: " ثلاث مئة"

جاء في الوقف والابتداء لأبي جعفر الضرير: "ومن قرأ: "ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة سنين" فنوَّنَ –التنوين المقصود للفظة مئة–، ففيه قولان: إن صيرت السنين خارجة مفسرة للعدد كان الوقف عليها أجود، وإن وقفت على ما قبلها فجائز. وإن صيرت السنين نعتاً للثلاث، فلا بأس أن تقف على السنين أو على ما قبلها، فهو حسن. ومن قرأ: "ثلاث مئة سنين"، ولم يُنَوَّن، فالوقف على السنين؛ لأنه قد أضاف إلى السنين، وكذلك كل مضاف الوقف على الذي تضيف إليه. وإن فعلت فجائز على قبح"[2]

---

(١) سورة الكهف، آية:٢٥.

(٢) أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، شرح: محمد خليل رزق، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٣٠هـ، ص١٠٦.

أما أبو جعفر النحاس فقد خالف قائلا: "قال أحمد بن موسى: "ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة" فإنه تمام، ثم قال الله جل وعز "سنين"، قال أبو جعفر: وهذا غلط في قول النحويين، لأن قول الكسائي والفراء أن المعنى ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مئة، وعلى قول البصريين أن "سنين" بدل من "ثلاث" أو من "مئة" لأن مائة بمعنى مئين، وعلى قول من قال إنَّ المعنى ويقولون لبثوا في كهفهم هذا الوقف على "وازدادوا تسعا" ولا يتم على هذا القول الوقف على "رشدا" والقول بأن التمام "رشدا" أولى، ويكون هذا إخبارًا من الله جل وعز حقيقة ما لبثوا ... والتمام على القولين جميعًا "وازدادوا تسعا"[1]

جاء في الوقف على "ثلاث مئة" أو "سنين" أقوال تتردد بين إعراب "سنين" على أنها عطف بيان أو بدل يفسر العدد فحينئذ الوقف على "سنين"، أو أنها نعت للعدد ثلاث فيجوز الوقف على "سنين" أو ما قبلها "ثلاث مئة"، أو أن نضيف ثلاث مئة للسنين على القراءة الأخرى، وبالتالي يكون الوقف على "سنين"، ويذكر أبو جعفر النحاس الحكم بغلط من وقف على "ثلاث مئة" وأن تمام الوقف على قوله: "وازدادوا تسعا".

أما القراءات الواردة في الموضع السابق فقد ذكر ابن الجزري قراءة حَمْزَة والكِسائِي وخَلَف بِغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلى الإضافَة وأما الباقُونَ فبالتَنْوِينِ[2]

في تفسير الموضع السابق من الآية الكريمة يقول البغوي: "قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِم﴾ يَعْنِي: أَصْحَابَ الْكَهْفِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا خَبَرٌ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ. وَلَوْ كَانَ خَبَرًا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ قَدْرِ لُبْثِهِمْ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ "قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا" وَجْهٌ وَهَذَا قَوْلُ قَتَادَةَ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩٢م، ٣٨٧/١.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٣٣/٢.

"وَقَالُوا لَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ" ثُمَّ رَدَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ فَقَالَ: "قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا" وَقَالَ الْآخَرُونَ: هَذَا إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ قَدْرِ لُبْثِهِمْ فِي الْكَهْفِ وَهُوَ الْأَصَحُّ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "قل اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا" فَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْأَمْرَ مِنْ مُدَّةِ لُبْثِهِمْ كمَا ذَكَرْنَا فَإِنْ نَازَعُوكَ فِيهَا فَأَجِبْهُمْ وَقُلِ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا أَيْ: هُوَ أَعْلَمُ مِنْكُمْ وَقَدْ أَخْبَرَنَا بِمُدَّةِ لُبْثِهِم"(١)

إن الوقف على الموضع السابق من الآية الكريمة جاء حكمه بناء على الإعراب الخاص بقوله تعالى: "ثلاث مئة سنين" بين أن تكون "سنين" عطف بيان أو بدل أو على القراءة الأخرى تكون مضاف إليه، فيختلف الوقف بين هاتين القراءتين باختلاف الإعراب في موضع الوقف السابق على نحو ما تقدم.

إن الخلاف في تمام موضع الوقف في قوله تعالى" "ثلاث مئة سنين" بناء على التوجيه النحوي لها، وذلك لمن قرأ بالتنوين في قوله تعالى: "ثلاث مئة" أو بعدم التنوين لتكون مضافة لقوله تعالى: "سنين"، وهذا الاختلاف في تمام الوقف مبني على الاختلاف اللغوي النحوي الذي ظهرت صورته في القراءتين السابقتين على ما تقدم، ما يؤكد أن سبب اختلاف الحكم على الوقف في الموضع السابق سببٌ لغوي ظهر في الوجهين النحويين على ما تقدم، وأما القراءة القرآنية فهي الصورة التي ظهر فيها ذلك السبب اللغوي ليوجه المعنى بحسب القراءة التي يُقرأ بها.

- **الموضع الثاني:**

- قال تعالى: ﴿ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعبادي فاضرب لهم طريقًا في البحر يبسًا لا تخاف دركًا ولا تخشى﴾ (٢)

(١) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبدالرزاق مهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٨٧/٣.
(٢) سورة طه، آية: ٧٧.

موضع الوقف عند قوله تعالى:" فاضرب لهم طريقًا في البحر يبسًا".

يذكر أبو جعفر النحاس عن نافع تمام الوقف على قوله تعالى: "فاضرب لهم طريقًا في البحر يبسا" إن استأنف "لا تخاف دركا"، أما إن كان نعتًا بمعنى لا تخاف فيه فالوقف على "يبسا" لا يكفي، وفي قراءة الأعمش وحمزة "لا تخف دركا" قطع كاف ثم يبتدئ "ولا تخشى" أي ولست تخشى، أما إن كانت "تخشى" في موضع جزم كما عند الفراء فلا يقف على "دركا" وإن أريد التمام على القراءتين جميعًا فيقف على "ولا تخشى"(١).

يشرح الداني الموقف من الوقف بحسب اختلاف القراءة القرآنية فيقول: "ومن قرأ "لا تخف دركاً" بالجزم على جواب الأمر الذي هو قوله "فاضرب" لم يقف على قوله "في البحر يبساً". والتقدير: أن تضرب بهم طريقاً في البحر لا تخف دركاً من خلفك وأنت لا تخشى غرقاً من بين يديك. فالوقف على هذه القراءة على قوله "لا تخف دركاً" كاف إذا جعل "لا تخشى" منقطعاً مما قبله كما قال عز وجل "وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون"، ومن قرأ "لا تخاف" بالرفع، فله تقديران أحدهما: أن يجعل حالاً من فاعل "فاضرب" والتقدير: فاضرب لهم طريقاً في البحر غير خائف ولا خاشٍ. فعلى هذا لا يحسن الوقف على ما قبله، والثاني: أن يقطع من قوله "فاضرب". والتقدير: أنت لا تخاف. فعلى هذا يكفي الوقف على ما قبله"(٢).

وردت القراءات القرآنية في الموضع السابق بالخلاف حول قوله تعالى: "لا تخاف دركا" فَقَرَأَ حَمْزَةُ "تَخَفْ" بِالجَزْمِ، وقَرَأَ الباقُونَ بِالرَفْعِ(٣)

(١) النحاس، القطع والائتناف، ٤١٦/١.

(٢) أبو عمرو عثمان الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار عمار، ص١٣٠.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٤١/٢.

في تفسير الموضع السابق يقول القرطبي: " " لَا تَخافُ دَرَكا" أَيْ لِحَاقًا مِنْ فِرْعَوْنَ وَجُنُودِهِ. "وَلَا تَخْشَى" قَالَ ابن جريج قال أصحاب موسى له: هذا فِرْعَوْنُ قَدْ أَدْرَكَنَا، وَهَذَا الْبَحْرُ قَدْ غَشِيَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:" لَا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى" أَيْ: لَا تَخَافُ دَرَكًا مِنْ فِرْعَوْنَ وَلَا تَخْشَى غَرَقًا مِنَ الْبَحْرِ أَنْ يَمَسَّكَ إِنْ غَشِيَكَ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ" لَا تَخَفْ "عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ. التَّقْدِيرُ إِنْ تَضْرِبْ لهم طريقا في البحر لا تخف و" لا تَخْشى" مُسْتَأْنَفٌ عَلَى تَقْدِيرِ: وَلَا أَنْتَ تَخْشَى. أَوْ يَكُونُ مَجْزُومًا وَالْأَلِفُ مُشَبَّعَةٌ مِنْ فَتْحَةٍ، كقوله:" فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا".(١)

إن الوقف على الموضع السابق من الآية الكريمة جاء حكمه بناء على اختلاف الوجه الإعرابي في قوله تعالى: "لا تخاف دركًا" بين أن تكون مرفوعة في قراءة الغالبية فيتم تقديرها حالاً من فاعل "فاضرب" والتقدير: فاضرب لهم طريقاً في البحر غير خائف ولا خاشٍ. وحينئذ لا يحسن الوقف على ما قبله، أو يتم تقديرها على الاستئناف فيصبح: أنت لا تخاف، وحينئذ يقف على ما قبله.

أو الوجه الإعرابي الآخر في قراءة حمزة "ولا تخف" ليكون التقدير: أن تضرب بهم طريقاً في البحر لا تخف دركاً من خلفك، وأنت لا تخشى غرقاً من بين يديك. فيصبح الوقف حينئذ على قوله "لا تخف دركاً" ويصبح قوله تعالى: "ولا تخشى" مستأنفا.

هذا الاختلاف في الموضع السابق حيث يكون الوقف مبنيًا على الاختلاف اللغوي النحوي ظهرت صورته في القراءتين السابقتين على ما تقدم إيضاحه، ويكون سبب اختلاف حكم الوقف في الآية السابقة سببًا لغويًا ظهر في القراءتين

(١) أبوعبدالله محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٨هـ، ٢٠٥/١١.

على نحو ما تقدم، وتكون القراءة القرآنية الصورة التي ظهر فيها ذلك السبب اللغوي ليوجه المعنى بحسب القراءة التي يُقرأ بها.

- **الموضع الثالث:**

- **قال تعالى: ﴿وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآيتنا لا يوقنون﴾** (١)

موضع الوقف عند قوله تعالى: "تكلمهم"

يقول الأنباري: " "تكلمهم أن الناس" كان الحسن وابن أبي إسحاق وعاصم وحمزة والكسائي يقرؤون: "أن الناس" بفتح الألف. وكان نافع وأبو عمرو يقرآن: "تكلمهم إن الناس" بكسر الألف، وكذلك قرأ أبو جعفر وشيبة وابن كثير وابن عامر، فمن فتح الألف لم يقف على "تكلمهم" لأن المعنى: لأن الناس وبأن الناس، ومن قرأ: "إن الناس" وقف على "تكلمهم" وابتدأ بالكسر، ويروى عن ابن عباس "تَكلَمهم" يريد: تجرحهم، ويجوز أن تكون "تكلّمهم" بالتشديد في هذا المعنى أن تسم المؤمن بنقطة بيضاء في وجهه فيبيض لها وجهه، وتسم الكافر بنقطة سوداء في وجهه فيسود لها وجهه"(٢).

جاء في القطع والائتناف: " قال يعقوب: فهذا الكافي من الوقف إذا قرأ أن الناس قال أبو جعفر هذه قراءة أبي جعفر وشعبة ونافع وأبي عمرو وابن عامر والقول كما قال يعقوب وهو مذهب الفراء؛ لأنه يذهب إلى أن مكسورة على الاستئناف، وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي "أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلُمهم أن الناس" فالتمام على هذه القراءة: "لا يوقنون"، ويروى عن ابن عباس أنه قرأ "تكلمهم" وعن أبي زرعة بن عمرو بن

---

(١) سورة النمل، آية: ٨٢.

(٢) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية، ٢/٨٢٠.

جرير أنه قرأ "تكلمهم" بالتخفيف وضم اللام مأخوذ من الكلم وهو الجراح ... فالقطع على هذه القراءة تكلمهم إذا كسرت "إن" كما تقدم ثم القطع على رؤوس الآيات كاف إلى "ففزع من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله" فإنه تمام عند محمد بن عيسى وأبي حاتم كذا روى عن نافع"(١).

يقول أبو جعفر الطبري: "اختلفت القرّاء في قراءة قوله :"تُكَلِّمُهُمْ" فقرأ ذلك عامة قرّاء الأمصار :"تُكَلِّمُهُمْ" بضم التاء وتشديد اللام، بمعنى تخبرهم وتحدثهم، وقرأه أبو زرعة بن عمرو: "تَكْلِمُهُمْ" بفتح التاء وتخفيف اللام بمعنى: تسمهم، والقراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك ما عليه قرّاء الأمصار"(٢)

أورد ابن عاشور في تفسير الآية قوله إنَّ إخْراجُ الدّابَّةِ مِنَ الأرْض حتى يرِيَهم –سبحانه– إحياء الموتى حيث أنْكَرُوا البَعْثَ وإنَّ كَلامَها لَهم نذير بِحُلُولِ الحَشْرِ. وقد خَلَقَ اللَّهُ الكَلامَ لَهم عَلى لِسانِ دابَّةٍ تَحْقِيرًا لَهم فَيُقالُ: هَؤُلاءِ الَّذِينَ أعْرَضُوا عَنْ كَلامِ رَسُولٍ كَرِيمٍ فَخُوطِبُوا عَلى لِسانِ حَيَوانٍ بَهِيمٍ، وقوله تعالى: "إنَّ النّاسَ كانُوا بِآياتِنا لا يُوقِنُونَ" تَعْلِيلٌ لِإظْهارِ هَذه الآية العظيمة إذ لَمْ يؤمن المُشْرِكُونَ بِآياتِ القُرْآنِ(٣).

ورد الاختلاف على الوقف في الموضع السابق بناء على قراءتين: الأولى بفتح همزة "أن" والأخرى بكسر همزة "إن"، فإن قرئ بقراءة الفتح لم يكن هناك وقف على قوله تعالى: "تكلمهم" ويكون الكلام متصلا بكلام الدابة، وإن قرئ بكسر همزة "إن" جاز الوقف على قوله تعالى: "تكلمهم" على استئناف الكلام

(١) النحاس، القطع والائتناف، ٥٠٥/٢.

(٢) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٤٩٩/١٩.

(٣) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤٢٠هـ، ٣١٠/١٩.

وانقطاعه عما سبق، يقول السمين الحلبي توجيهًا للقراءتين: " فأمَّا الفتحُ فعلى تقديرِ الباءِ أي: بأنَّ الناسَ. ويدلُّ عليه التصريحُ بها في قراءةِ عبدِ الله "بأنَّ الناسَ" ثم هذه الباء تُحتملُ أَنْ تكونَ مُعَدِّيَةً، وأن تكونَ سببيةً، وعلى التقديرين: يجوزُ أَنْ يكونَ "تُكَلِّمهم" بمعنَيَيْه من الحديثِ والجَرْح أي: تُحَدِّثهم بأنَّ الناسَ أو بسببِ أنَّ الناسَ، أو تجرَحهم بأنَّ الناس أي: تَسِمُهم بهذا اللفظِ، أو تَسِمُهم بسبب انتفاءِ الإيمانِ، وأمَّا الكسرُ فعلى الاستئناف" (١).

ظهر في الموضع السابق الاختلاف اللغوي النحوي الدلالي بين "أن" التي تجعل الكلام للدابة وبالتالي لا وقف على "تكلمهم"، أو "إن" والتي تدل على استئناف الكلام وانقطاعه عما سبقه، وبالتالي يجوز الوقف على "تكلمهم"، إن سبب اختلاف حكم الوقف في الآية السابقة سببٌ لغويٌ على ما تقدم، والقراءة القرآنية التي أسند إليها العلماء سبب اختلاف حكم الوقف هي الصورة التي ظهر فيها ذلك السبب اللغوي.

- **الموضع الرابع:**

- **قال تعالى: ﴿وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون* قال أولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون﴾** (٢).

موضع الوقف: "مقتدون"

يقول الأشموني حول حكم الوقف على نهاية الآية: "مقتدون (تام) على قراءة من قرأ: "قل" على الأمر وأما من قرأ: "قال" على الخبر وجعله متصلا بما قبله مسندا إلى النذير في قوله: "في قرية من نذير" فلا يوقف على مقتدون، والضمير

(١) أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق: دار القلم، ٦٤٢/٨.

(٢) سورة الزخرف، آية: ٢٣-٢٤.

في قال أو في قل للرسول عليه الصلاة والسلام، أي قل لهم يا محمد، أتتبعون آباءكم ولو جئتكم بدين أهدى من الدين الذي عليه آباؤكم وقرأ أبو جعفر وشعبة جئناكم"[(١)].

جاء عند البقاعي قوله: " ولَمّا كانَ كَأنَّهُ قِيلَ: فَقالَ كُلُّ نَذِيرٍ: فَما أصْنَعُ؟ أجابَ بِقَوْلِهِ: "قُلْ" أيْ يا أيُّها النَّذِيرُ – هَذا عَلى قِراءَةِ الجَماعَةِ، وعَلى قِراءَةِ ابْنِ عامِرٍ وحَفْصٍ وعاصِمٍ يَكُونُ التَّقْدِيرُ أنَّ السّامِعَ قالَ: فَما قالُ النَّذِيرُ في جَوابِهِمْ؟ فَأُجِيبَ بِقَوْلِهِ: قالَ إنْكارًا عَلَيْهِمْ :﴿أوَلَوْ﴾ أيْ أتَقْتَدُونَ بِآبائِكم عَلى كُلِّ حالٍ وتَعُدُّونَهم مُهْتَدِينَ ولَوْ ﴿جِئْتُكُمْ﴾ والضَّمِيرُ فِيهِ لِلنَّذِيرِ، وفي قِراءَةِ أبِي جَعْفَرٍ: أوَ لَوْ جِئْتُكم لِلنُّذُرِ كُلِّهِمْ ﴿بِأهْدى﴾ أيْ أمْرٍ أعْظَمَ في الهِدايَةِ وأوْضَحَ في الدَّلالَةِ ﴿مِمّا وجَدْتُمْ﴾ أيْ أيُّها المُقْتَدُونَ بِالآباءِ ﴿عَلَيْهِ آباءَكُمْ﴾"[(٢)].

يبين ابن الجزري أوجه القراءات فقد قَرَأ ابْنُ عامِرٍ وحَفْصٌ قالَ عَلى الخَبَرِ، وقَرَأ الباقُونَ "قُلْ" عَلى الأمْرِ[(٣)].

إن الخلاف في موضع الوقف السابق يتردد بين التمام أو المنزلة الأقل في الوقف، فيكون كافيًا أو حسنًا على ما يراه كل عالم من علماء الوقف وفقًا للتقسيم الذي ارتضاه، وهذا الخلاف جاء مبنيًا على السبب اللغوي الذي ظهر في الاختلاف بين صيغة الماضي في قوله تعالى: "قال أولو جئتكم" أو صيغة الأمر: "قل أولو جئتكم"، يوضح ابن عطية قائلاً: " "قالَ" ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلى النَذِيرِ، وباقِي الآيَةِ يَدُلُّ عَلى أنَّ: "قُلْ" في قِراءَةِ مَن قَرَأها لَيْسَتْ بِأمْرٍ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وإنَّما هي حِكايَةٌ لِما قِيلَ لِلنَّذِيرِ"[(٤)].

---

(١) الأشموني، منار الهدى، ٢/٢٥٠.

(٢) أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م، ٢٠/٧.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٧٦/٢.

(٤) أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣، ٤٥/٥.

تبين في الموضع السابق السبب اللغوي للوقف من خلال الاختلاف بين دلالة الفعل الماضي أو فعل الأمر؛ إذ يكون المعنى بين عود الضمير في الفعل الماضي على النذير، أو في فعل الأمر على تقدير: فقلنا للنذير قل أولو جئتكم، وبالتالي فإن السبب وراء اختلاف حكم الوقف بين كونه تامًّا أو لا يصح الوقف عليه سبب لغوي ظهرت صورته في القراءتين السابقتين.

- **الموضع الخامس:**

- **قال تعالى: ﴿ولو جعلناه قرآنًا أعجميًا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد﴾** (١).

موضع الوقف: "لولا فصلت آياته".

جاء في بيان الخلاف في موضع الوقف ما ذكره أبو عمرو: " "لولا فصلت آياته" كاف على قراءة من قرأ "أأعجمي" بالاستفهام لأنه مرفوع على أنه خبر ابتداء مضمر، والتقدير: أقرآن أعجمي ورسول عربي؟ على وجه الإنكار منهم لذلك. ومن قرأ ذلك بالخبر لم يكف الوقف قبله لأنه بدل من قوله "آياته" "(٢).

يقول أبو جعفر النحاس في بيان حكم الوقف: "والتمام عند القتبي وأحمد بن جعفر "لولا فصلت آياته" ثم يبتدئ "أعجمي وعربي" والتفسير يدل على ما قالا؛ لأن المعنى عند أهل التفسير: أرسول عربي وقرآن أعجمي؟ وأما أبو حاتم فإن الوقف عنده على فصلت آياته كاف والتمام عنده وعربي، وقرأ الحسن "لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي" والمعنى على قراءته: لقالوا لولا فصلت آياته فكان منها عربي يعرفه العرب وعجمي يعرفه العجم" (٣).

---

(١) سورة فصلت، آية:٤٤.

(٢) الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ١٨٧.

(٣) النحاس، القطع والائتناف، ٦٢٨/٢.

وأما الأنباري فقد اكتفى بالحكم على حسن الوقف على الموضع السابق وتمامه على قوله تعالى: "عربي"[١]

في خلاف القراء يذكر الأبياري: "أأعجمي:

١- بهمزة الاستفهام بعدها مدة، وهي همزة "أعجمي" وقياسها فى التخفيف بين بين، وهي قراءة الجمهور.

٢- وقرئ بهمزتين، وهي قراءة الأخوين، والأعمش، وحفص.

٣- دون استفهام، وسكون العين، وهي قراءة الحسن، وأبى الأسود، والجحدري، وسلام، والضحاك، وابن عباس، وابن عامر، بخلاف عنهما.

٤- بهمزة استفهام وفتح العين، وهي قراءة عمرو بن ميمون"[٢].

الخلاف في قراءة الموضع السابق بين ورودها بصيغة الاستفهام أو بصيغة الخبر يؤثر في حكم الحكم على الوقف، فإما أن يكون هناك وقف على قوله تعالى: "لولا فصلت آياته" ثم يأتي بعده أسلوب الاستفهام بقوله في قراءة الهمزتين "أأعجمي وعربي"، أو لا يكون الوقف في الموضع السابق إذا جاء بأسلوب الخبر لا الاستفهام؛ فيكون الكلام متصلاً "لولا فصلت آياته أعجمي وعربي".

في إيضاح المعنى للآية الكريمة بحسب السياق الذي وردت فيه يذكر ابن كثير في تفسيره: "لما ذكر تعالى القرآن وفصاحته وبلاغته وإحكامه في لفظه ومعناه ومع هذا لم يؤمن به المشركون نبه على أن كفرهم به كفر عناد وتعنت كما قال عز وجل: "وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ " وكذلك لو أنزل القرآن كله بلغة العجم لقالوا على وجه التعنت والعناد " لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ " أي لقالوا هلا أنزل مفصلاً بلغة العرب ولأنكروا

(١) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ٨٧٨/٢.

(٢) الموسوعة القرآنية، إبراهيم الأبياري، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥هـ، ٢٢٤/٦.

ذلك فقالوا أعجمي وعربي أي كيف ينزل كلام أعجمي على مخاطب عربي لا يفهمه ؟ هكذا روي هذا المعنى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والسدي وغيرهم، وقيل المراد بقولهم لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي أي هل أنزل بعضها بالأعجمي وبعضها بالعربي؟ هذا قول الحسن البصري وكان يقرؤها كذلك بلا استفهام في قوله أعجمي وهو رواية عن سعيد بن جبير وهو في التعنت والعناد أبلغ"(١).

إن الخلاف في موضع الوقف السابق يتردد تمامه بين الوقوف على "لولا فصلت آياته" أو "وعربي" بحسب الأسلوب الذي جاءت به القراءة القرآنية حيث تظهر قراءة الاستفهام بالهمزتين أن الوقف على الموضع السابق "لولا فصلت آياته" على اعتبار اختلاف الأسلوب بين الخبر والاستفهام، وفي القراءة الأخرى يستمر الخبر في الاستمرار ليكون "لولا فصلت آياته أعجمي وعربي" والوقف حينئذ عند انتهاء الخبر.

ظهرت القراءتان السابقتان بأسلوبين لغويين مختلفين بين الخبر والاستفهام، وهذا الاختلاف في الأسلوب اللغوي الذي ظهرت عليه القراءة هو السبب في اختلاف الموضع الذي يحسن الوقوف عليه، وبالتالي فإن السبب في اختلاف موضع الوقف سببٌ لغوي ظهرت صورته في القراءتين السابقتين بحسب الأسلوب اللغوي الذي ورد في القراءة القرآنية.

- **الموضع السادس:**
- **قال تعالى: ﴿عتل بعد ذلك زنيم* أن كان ذا مال وبنين﴾** (٢)

موضع الوقف: "زنيم".

---

(١) أبو الفداء اسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، لبنان: دار المعرفة، ١٤١٧هـ، ١١١/٤.

(٢) سورة القلم، آية: ١٣-١٤.

ورد النحاس في القطع والائتناف قوله: "وإن جعلت "ولا تطع" عطفا على "فلا تطع المكذبين" فالكلام متصل "عتل بعد ذلك زنيم" على قراءة أبي جعفر وحمزة لأنهما يقرآن "أن كان ذا مال وبنين" إن كان ذا مال وبنين يفعل هذا، وقيل المعنى إن كان ذا مال وبنين يطيعه الناس على التوبيخ وعلى قراءة شيبة ونافع وأبي عمرو والكسائي لا يتم الكلام على زنيم لأنهم يقرؤون "إن كان" والمعنى لأن كان فهو متصل بما قبله، وزعم الفراء أن في قراءة عبد الله "ولا تطع كل حلاف مهين" "إن كان ذا مال وبنين" "(١).

يقول الداني: "ومن قرأ "أن كان ذا مال وبنين" على الاستفهام وقف على قوله "زنيم" لأن الاستفهام له صدر الكلام، وتقدير ذلك: أن كان ذا مال وبنين يكفر ويجحد بآياتنا وعلى وجه التوبيخ. ومن قرأ ذلك على الخبر لم يقف على "زنيم"؛ لأن "أن كان" متعلق بفعل دل عليه الكلام الذي قبله، والتقدير: يعتدي ويطغى لأن كان ذا مال وبنين" (٢)، فالوقف على "زنيم" أو الوصل بما بعده مرتبط بمعنى الاستفهام أو الخبر.

وفي معنى الآية على القراءتين يقول الطبري: "اختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿أَنْ كَانَ﴾ فقرأ ذلك أبو جعفر المدني وحمزة :﴿أأنْ كَانَ ذَا مالٍ﴾ بالاستفهام بهمزتين، وتتوجه قراءة من قرأ ذلك كذلك إلى وجهين:أحدهما أن يكون مرادًا به تقريع هذا الحلاف المهين، فقيل: ألأن كان هذا الحلاف المهين ذا مال وبنين ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ وهذا أظهر وجهيه، والآخر أن يكون مرادًا به: ألأن كان ذا مال وبنين تطيعه، على وجه التوبيخ لمن أطاعه، وقرأ ذلك بعد سائر قراء المدينة والكوفة والبصرة :﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ على وجه الخبر بغير

(١) النحاس، القطع والائتناف، ٧٥٣/٢.

(٢) الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ٢٢١.

استفهام بهمزة واحدة، ومعناه إذا قُرئ كذلك: ولا تطع كلّ حلاف مهين ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ كأنه نهاه أن يطيعه من أجل أنه ذو مال وبنين"(١).

إن الوقف على الموضع السابق مرتبط بما يأتي بعده هل يكون استفهامًا بهمزتين أو خبرًا بهمزة واحدة، فيقف على "زنيم" إن كانت استفهاماً بهمزتين "أأن كان"، ولا يقف على "زنيم" بل يصل الكلام بعضه ببعض إن كان خبرًا بهمزة واحدة "أن كان".

ظهرت القراءتان السابقتان بأسلوبين لغويين مختلفين بين الخبر والاستفهام، وهذا الاختلاف في أسلوب اللغة المستخدم يرجع إليه السبب الحقيقي وراء الموضع الذي يمكن الوقوف عليه في حال استخدام أسلوب الاستفهام بهمزتين في قوله: "أأن كان ذا مال وبنين" أو استخدام أسلوب الخبر ليتصل الكلام دون وقف على الموضع السابق ليصبح: " عتل بعد ذلك زنيم أن كان ذا مال وبنين".

وهذا الخلاف على الموضع السابق خلاف لغوي ظهرت صورته في القراءتين السابقتين؛ وهو ما يعني أن السبب في حقيقته إنما يعود للغة وأما القراءة القرآنية فهي الصورة التي ظهر فيها هذا الخلاف.

- **الموضع السابع:**

- **قال تعالى: ﴿فلينظر الإنسان إلى طعامه* أنا صببنا الماء صبًا﴾** (٢).

موضع الوقف: "إلى طعامه"

وقوله: "أنا صببنا الماء صبا" قرأ أبو جعفر وشيبة ونافع وأبو عمرو: "إنا صببنا الماء" بكسر الألف. وقرأ الأعمش وعاصم وحمزة والكسائي: "أنا صببنا الماء صبا" بفتح الألف. فمن قرأ بالكسر وقف على "إلى طعامه" وابتدأ: "إنا" ومن

(١) أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ٥٤٠/٢٣.

(٢) سورة عبس، آية: ٢٤ – ٢٥.

قرأ: "أنا" بالفتح جعل "أنا" في موضع خفض على الترجمة عن الطعام كأنه قال: "فلينظر الإنسان إلى طعامه" إلى "أنَّا صببنا" فلا يحسن الوقف على "طعامه" من هذه القراءة، وكذلك إن رفعت «أن» بإضمار «هو أنا صببنا الماء صبا» لأنها في حال رفعها مترجمة عن «الطعام» "(١)

يلخص أبو عمرو الداني تلخيصًا جيدًا للأوجه التي ترد على القراءتين السابقتين؛ فيذكر أنه في حال كسر همزة "أنا صببنا" تقديران أحدهما: أن يجعلها مفسرة للنظر إلى طعامه وعلى هذا المعنى لا يتم الوقف قبلها ولا يبتدأ بها، والوجه الآخر: أن يجعلها مستأنفة، وحينئذ يتم الوقف قبلها ويبتدأ بها، أما في حال فتح الهمزة فله تقديران أحدهما: أن يجعلها مع ما اتصل بها في محل جر على البدلية من قوله: "طعامه"، وحينئذ لا يتم الوقف قبلها ولا يبتدأ بها، والوجه الآخر: أن تكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أنا. وحينئذ لا يوقف قبلها ويبتدأ بها(٢).

جاء في تفسير الآية الكريمة يقول الطبري: " واختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ فقرأته عامة قرّاء المدينة والبصرة بكسر الألف من "أنَّا"، على وجه الاستئناف، وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة "أنَّا" بفتح الألف، بمعنى: فلينظر الإنسان إلى أنا، فيجعل "أنَّا" في موضع خفض على نية تكرير الخافض، وقد يجوز أن يكون رفعا إذا فُتحت، بنية طعامه، ﴿أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان: فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب"(٣).

وعند ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى: "فَلْيَنْظُرِ الإنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ" امْتِنَانٌ من الله تعالى، واسْتِدْلَالٌ بِإِحْيَاءِ النَّبَاتِ مِنَ الْأَرْضِ الْهَامِدَةِ عَلَى إِحْيَاءِ الْأَجْسَامِ

(١) الأنباري، إيضاح الوقف والابتدا، ٩٦٦/٢

(٢) الداني، المكتفى في الوقف والابتدا، ٢٣١.

(٣) أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ٢٢٦/٢٤.

بَعْدَمَا كَانَتْ عَظَاما بَالِيَةً وَتُرَابًا مُتَمَزِّقًا، "أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا" أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الْأَرْض(١).

إن الوقف على الموضع السابق على القراءتين السابقتين بفتح الهمزة أو كسرها يتردد بحسب حال الهمزة، فالمعنى يكون متعلقًا بما سبق في حال الفتح، أو يكون المعنى مستأنفًا في حال الكسر، وبالتالي يختلف الحكم على الوقف في الموضع السابق تبعًا للقراءة التي يقرأ بها.

هذا الخلاف على الموضع السابق خلافٌ لغوي بين ما تؤديه "إن" بالكسر أو "أن" بالفتح والوظيفة اللغوية التي تقوم بها، وهذا الخلاف إنما ظهرت صورته في القراءتين السابقتين على نحو ما تقدم؛ وهذا يعني أن السبب الحقيقي في اختلاف الحكم على الموضع إنما يعود للغة وأما القراءة القرآنية فهي الصورة التي ظهر فيها هذا الخلاف.

**

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٥٠٤/٤.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله، وبعد

فالوقف والابتداء من علوم القرآن الكريم التي تتصل اتصالا مباشرًا بلغة الكتاب العزيز وعلومها المختلفة، وقد ورد للوقف عدة أقسام بحسب كل عالم من العلماء الذين صنفوا في هذا العلم من علوم القرآن الكريم، وقد يأتي الوقف على موضع واحد ويختلف الحكم حوله بحسب القراءة القرآنية –كما ورد في بحثنا هذا– أو غيرها من الأسباب التي اعتنى الباحثون باستنباطها، وقد سعى البحث من خلال النماذج التي تمت مناقشة موضع الوقف فيها إلى إثبات السبب اللغوي الذي يقف وراء تغير الحكم والدراسة التطبيقية لها، ويمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي:

- يتصل الوقف القرآني اتصالا مباشرًا بالمعنى القرآني ودلالة الألفاظ التي تم الوقف عليها باعتبار ما سبق، واعتبار ما سيبتدئ به القارئ بعد الوقف.
- يكون تقسيم العلماء للوقف بناء المعنى الذي دلت عليه الألفاظ التي تم الوقوف عليها؛ ويتفق علماء الوقف على تقسيم الأحكام وفق ما يؤدي إليه المعنى بترتيب من الأتم وحتى القبيح، ومن هنا يحضر علم الدلالة وما يعضده من علوم اللغة الأخرى باعتباره سببًا من أسباب اختلاف الحكم على موضع الوقف القرآني.
- أورد العلماء أحكام الوقف في موضع واحد، وقد يرصد العالم في موضع واحد أكثر من حكم للوقف وفقًا للقراءة القرآنية؛ وهو ما صرح به ابن الجزري بأن الوقف قد يكون كافيًا على قراءة لكنه غير كاف في قراءة أخرى [1]، لكن البحث سعى في إثبات حقيقة وجود السبب اللغوي الذي يقف خلف اختلاف الحكم

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٢٨/١.

بحسب القراءة القرآنية، كما أثبت البحث بأن القراءة إنما هي الصورة التي ظهر فيها ذلك السبب اللغوي.

- يدعو البحث إلى مزيد العناية بالوقوف وراء أسباب اختلاف أحكام الوقوف القرآنية، وأن تكون الأسباب اللغوية حاضرة في مقدمة تلك الأسباب، لا سيما أن المعنى الذي يصل إلى ذهن المتلقي هو المعول عليه في الحكم على الوقف.
- بحسب النماذج التي تم الوقوف عليها في الدراسة التطبيقية من هذا البحث، يقترح البحث أن يضم ذكر الأسباب اللغوية مفصلة مع الأسباب التي يتكلم العلماء عنها في اختلاف الحكم على القراءة القرآنية، لتكون على النحو الآتي:

  ما كانت العلة فيه نحوية.

  ما كانت العلة فيه صرفية.

  ما كانت العلة فيه دلالية.
- أن يتم التفريق بين ما هو سبب وبين ما هو صورة لذلك السبب، فالسبب قد يكون متصلاً بعلم النحو، وهو الذي وقف وراء اختلاف الحكم، أما القراءة القرآنية فهي الصورة التي ظهر فيها ذلك السبب اللغوي، ولذلك فلا بد من حضور السبب الحقيقي في أثناء حديثنا عن أسباب اختلاف الحكم على موضع الوقف الواحد، وألا يكتفى بذكر الصورة التي يظهر فيها السبب اللغوي.
- إن اللغة العربية وما تضمه من علوم مختلفة تتصل اتصالا مباشرًا بعلم الوقف والابتداء، ويتأكد ذلك في كافة الكتب القديمة والحديثة التي صدرت في هذا العلم الجليل؛ لذا فإنه يتعين على الباحثين في هذا العلم الجليل العناية بشكل كبير بحضور اللغة وعلومها في كتاباتهم وأبحاثهم.

وفي الختام أسأل الله –عز وجل– أن يجعل ما كتبناه حجة لنا لا حجة علينا وأن ينفع به.

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد،،،

المصادر والمراجع

- الاختلاف في وقوف القرآن الكريم، عادل بن عبدالرحمن السنيد، الرياض: جامعة الملك سعود، ط١، ١٤٣٦هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر الأنباري محمد بن القاسم، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤٢٠هـ.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، لبنان: دار المعرفة، ١٤١٧هـ
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، أبوعبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٨هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق: دار القلم.
- دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل، دار المنار، ط٢، ١٤١٩هـ.
- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩٢م.
- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٣م.

o المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبدالشافي، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.

o معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبدالرزاق مهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ.

o المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو عثمان الداني، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار عمار.

o منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد الأشموني، تحقيق: عبدالرحيم الطرهوني، القاهرة: دار الحديث.

o الموسوعة القرآنية، إبراهيم الأبياري، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥هـ.

o النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد ابن الجزري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

o نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: عبدالرزاق الهدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

o الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان، شرح: محمد خليل رزق، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٣٠هـ.

* * *